

الشروط والأحكام الخاصة بالمتاجرة بالعملة (الفوركس)

1. الاتفاقية ومنصات التداول

- 1.1. يقدم بنك سويسكوت المحدودة Swissquote Bank Ltd (و يُشار إليه بـ«البنك») منصات تداول بغرض تداول العملات والمعادن الثمينة وغيرها من الأدوات المالية المساعدة والتي تشمل بحسب ما يكون عليه الحال- عقود الفروقات («Contract for Differences»، «CFD») وخيارات العملة (و يُشار إليها كلها بـ«أدوات الفوركس») مثل أدفانسد تريدر وميتا تريدر (والتي تشمل تطبيقات الإنترنت والهواتف المحمولة الخاصة بها)، وغيرها من منصات التداول التي قد تقدم وتتاح من حين إلى آخر (ويُشار إليها منفردة بـ«منصة الفوركس» ومجموعة بـ«منصات الفوركس»).
- 1.2. تحكم هذه الشروط والأحكام الخاصة بالفوركس كيفية استخدام منصات الفوركس والتعاملات التي تجرى من خلالها (ويُشار إليها بـ«تعاملات الفوركس»)، سواء تم بدء هذه التعاملات إلكترونياً أو بمساعدة مكتب التداول الخاص بالبنك (ويُشار إليه بـ«مكتب التداول»).
- 1.3. تشكل هذه الشروط والأحكام الخاصة بالفوركس جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية، كما تنطبق هذه الشروط والأحكام الخاصة بالفوركس على الخدمة التي يقدمها البنك فيما يتعلق بمعاملات الفوركس.
- 1.4. يقر العميل بأنه قد قرأ وفهم وقبل كل الشروط والأحكام الخاصة بالفوركس والمعلومات الواردة في الوثائق الأخرى المشار إليها في هذه الشروط والأحكام، و من هذه الوثائق على وجه الخصوص: وثيقة بيان الإفصاح عن مخاطر الفوركس وموقع البنك على الإنترنت وأي من قواعد التداول (كما هي معرّفة أدناه) و مختلف نشرات الإصدار ونشرات الحقائق وغيرها من نشرات المعلومات المتاحة على موقع البنك الإلكتروني أو على أي منصة فوركس، وتشكل جميع هذه الوثائق جزءاً لا يتجزأ من هذه الشروط والأحكام الخاصة بالفوركس. كما يقر العميل ويوافق على أنه بمجرد إتمام العميل لمعاملة فوركس تخضع أو تجرى وفقاً لإحدى نشرات الإصدار أو نشرات الحقائق أو غيرها من نشرات المعلومات المتاحة على موقع البنك الإلكتروني أو على أي منصة فوركس فإن البنك سيعتبر إتمام تلك المعاملة قبولاً من العميل لشروط تلك الوثيقة.
- 1.5. تسري التعريفات الواردة في الشروط والأحكام العامة على هذه الشروط والأحكام الخاصة بالفوركس ما لم يُنص على خلاف ذلك.
- 1.6. يقر العميل ويوافق على أنه في حالة وجود تناقض بين هذه الأحكام والشروط الخاصة بالفوركس والشروط والأحكام العامة أو أي وثيقة تعاقدية أخرى فإنه يُؤخذ بهذه الشروط والأحكام الخاصة بالفوركس ما لم يتفق على خلاف ذلك.
- 1.7. يحتفظ البنك بحقه في تعديل هذه الشروط والأحكام الخاصة بالفوركس وفقاً لما تنص عليه الشروط والأحكام العامة.
2. قواعد التداول
- 2.1. يقر العميل ويوافق على أن للبنك حرية وضع شروط لاستخدام منصات الفوركس (ويُشار إليها بـ«قواعد التداول») والتي قد يدرجها على موقعه الإلكتروني أو بأي شكل آخر يراه مناسباً. وعلى وجه الخصوص فإنه يجوز للبنك وفقاً لتقديره الخاص أن يحدد مايلي:
- (أ) ساعات عمل منصات الفوركس.
- (ب) ساعات إغلاق منصات الفوركس (على سبيل المثال: الساعات خلال عطلة نهاية الأسبوع التي لا يمكن خلالها إجراء معاملات الفوركس).
- (ج) ساعات عمل مكتب التداول.
- (د) الحد الأدنى والمترابذ والأقصى لمبالغ معاملات الفوركس.
- (هـ) أدوات الفوركس المتاحة على منصات الفوركس (بما في ذلك أوقات توافرها للتداول).
- (و) الحد الأقصى لأثر الرافعة المالية والهامش المطلوب (كما هو معرّف أدناه) خلال ساعات عمل منصات الفوركس أو بعد إغلاقها.
- (ز) العملة وسرعة إرسال الأوامر والشروط الأخرى المتعلقة بالأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة (والتي قد تسمى أيضاً «الربح والخسارة» أو «الأرباح والخسائر») بالإضافة إلى الرصيد الدائن/المدين الممدد (كما هو معرّف أدناه).

3. إمكانية استخدام منصة فوركس

- 3.1. يجوز للبنك -عند تقديره ضرورة ذلك لحماية نفسه أو لحماية شركائه التعاقديين- في أي وقت ووفقاً لما يراه مناسباً وبالنظر إلى كل حالة على حده أن يقرر -دون إعطاء إشعار مسبق أو إيداع لأي أسباب- تقييد أو إلغاء حق العميل في إجراء معاملات الفوركس أو الوصول إلى منصة الفوركس أو رفض تنفيذ أوامر العميل متى كانت هذه الأوامر لا تتعلق فقط بتصفية المراكز المفتوحة. وسيقوم البنك بإبلاغ العميل بمجرد اتخاذ مثل هذا القرار. وفي تلك الحالات يوصي البنك العميل بأن يكون له حساب آخر لدى شركة خدمات وساطة مالية أو استثمارية أخرى تقدم نفس الخدمات التي يقدمها البنك ليتمكن العميل من إجراء معاملات الفوركس التي يرغب بها عند تعذر إجرائها على منصات الفوركس الخاصة بالبنك.
- 3.2. لا يُعتبر البنك مسؤولاً بسبب منعه للعميل من إصدار أي أمر أو رفضه لتنفيذه إلا في حالات الاحتيال أو الإهمال الجسيم من جانب البنك.
- 3.3. يدرك العميل أن الوصول إلى منصة الفوركس قد يتطلب منه تنزيل برمجيات معينة. وأنه من الممكن ألا يتمكن العميل من الدخول بسهولة إلى حسابيه لتنفيذ معاملات الفوركس الخاصة به. وعليه فإنه يجب على العميل أن يأخذ في الاعتبار هذا العائق المحتمل: متى كان له مراكز مفتوحة على منصة الفوركس، فإن عليه التأكد من استطاعته استخدام منصة الفوركس مباشرة وبوقت قصير. كما أنه تجدر الإشارة على أنه في الحالات التي يحتاج العميل فيها لتنفيذ معاملات الفوركس بشكل سريع فإن حاجته لتثبيت برمجيات معينة مسبقاً قبل التمكن من إجراء تلك المعاملات قد تؤدي لعواقب سلبية.

4. الهامش

- 4.1. يجب أن يكون المبلغ الذي يرغب العميل استخدامه من أجل تنفيذ معاملات الفوركس (و يُشار إليه بـ«هامش الفوركس») كافياً في جميع الأوقات لتغطية الهامش الذي تتطلبه المراكز المفتوحة للعميل في حسابيه أو أوامره المفتوحة كذلك (و يُشار إليه بـ«الهامش المطلوب») دون أن يتعين على البنك إرسال أي إشعار فيما يتعلق بذلك. كما يجب على العميل أن يدفع للبنك فوراً أي أموال إضافية كهامش للفوركس لتغطية أي هامش مطلوب، كما يجب على العميل دفع الأموال اللازمة لتسوية أي رصيد مدين على أي حساب للعميل.
- 4.2. للبنك الحرية -وفقاً لتقديره الخاص وبغض النظر عن ظروف السوق- في تحديد الهامش المطلوب فيما يتعلق بمعاملات الفوركس التي يرغب العميل في إجرائها والمراكز المفتوحة للعميل وأوامر العميل المفتوحة، كما يحتفظ البنك بحقه في تعديل الهامش المطلوب في أي وقت. ويجوز للبنك دون أن يكون ملزم -أن يأخذ بعين الاعتبار عدد المراكز المفتوحة في حساب العميل وحجم معاملات الفوركس والأوقات والأيام المعنية وظروف السوق -كالنقص الواضح في السيولة أو ارتفاع معدل التذبذب- بالإضافة إلى أي معايير أخرى قد يطبقها البنك وفقاً لتقديره الخاص عند تحديد الهامش المطلوب. ويجب على العميل الرجوع إلى الصفحات المتعلقة بالهامش المطلوب على موقع البنك الإلكتروني ليضمن حفاظه على هامش الفوركس المطلوب في الحساب الخاص به.

- 4.3. بحق للبنك -وفقاً لتقديره الخاص- أن يرفض تنفيذ أي أمر إذا وجد أن هامش الفوركس للعميل غير كافٍ لتغطية الهامش المطلوب لمعاملات الفوركس الخاصة بالعميل. كما يحق للبنك -دون أن يكون ملزماً - ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الشروط والأحكام العامة في المادة المتعلقة بالعجز عن السداد (كالحق في تصفية كل أو جزء من المراكز المفتوحة وهو ما قد يؤدي إلى فقدان جميع أصول العميل المودعة لدى البنك أو قد يؤدي إلى خسائر تتجاوز قيمة أصول العميل المودعة لدى البنك)، خاصةً عند فشل العميل في تغطية الهامش المطلوب أو عند وصوله نسبة التصفية (كما هي معرّفة أدناه). ويجب على البنك إبلاغ العميل بمجرد الشروع في ممارسة حقوقه بموجب هذه المادة.
- 4.4. يتعهد العميل بمراقبة حالة أي من أوامره حتى يتم إبلاغه بتنفيذ أو عدم تنفيذ هذه الأوامر.
5. **أثر الرافعة المالية**
- 5.1. قد يقرر العميل استخدام الرافعة المالية في معاملات الفوركس التي يجريها وقد يختلف الحد الأقصى لهذه الرافعة المالية وفقاً لمجموعات العميل أو الفترة المعنية أو أي معيار آخر يختار البنك تطبيقه. فعلى سبيل المثال قد يختلف الحد الأقصى المعتمد للرافعة المالية خلال الليل أو خارج أيام العمل عن الحد الأقصى المعتمد خلال أيام العمل. كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه قد يؤدي الانتقال من فترة معينة إلى فترة يختلف فيها الحد الأقصى للرافعة المالية إلى التصفية التلقائية لكل أو جزء من المراكز المفتوحة للعميل.
- 5.2. يجوز للبنك -وفقاً لتقديره الخاص- أن يغيّر الحد الأقصى للرافعة المالية والهامش المطلوب في أي وقت ودون إشعار مسبق، وذلك لفترة محددة أو غير محددة، للملاءة أو مجموعات العملاء. وعلى وجه الخصوص فإنه يجوز للبنك أن يجري هذا التغيير عند تدهور ظروف السوق، كحين وجود نقص في السيولة أو ارتفاع في معدلات التذبذب، وقد يؤدي هذا التغيير في الحد الأقصى للرافعة المالية والهامش المطلوب إلى التصفية التلقائية لكل أو جزء من المراكز المفتوحة للعميل.
- 5.3. يقر العميل بموجب هذه الوثيقة أنه سيقبل بأي نتيجة تترتب على التغيير في الحد الأقصى للرافعة المالية والهامش المطلوب
6. **تمديد المراكز المفتوحة**
- 6.1. عند عدم تلقي البنك أوامر من العميل لتصفية أو إجراء مقاصة لمركز مفتوح خاص به عند نهاية يوم عمل، فإن للبنك -دون أن يكون ملزماً - القيام بتمديد المراكز المفتوحة لتاريخ تسوية اليوم التالي المتزامن مع يوم عمل "Roll-Over" - (و يشار إليه بـ«التمديد»).
- 6.2. يكون للتمديد (و ي سمى أحياناً بالمبادلة "Swap" أو بعد الغد « Tom-next ») تأثير على الحساب. ستظل المراكز المفتوحة المعنية بالتمديد مفتوحة ولكن سيقوم البنك بإضافة مبلغ إلى الحساب أو خصمه منه وهو ما يشار إليه بعبارة « إضافة/خصم التمديد»، ويتم احتساب هذا المبلغ وفقاً لتقدير البنك الخاص، وقد يؤدي خصم التمديد إلى التصفية التلقائية لكل أو جزء من المراكز المفتوحة للعميل
- 6.3. يؤكد العميل أنه قد قرأ وفهم شرح مبدأ التمديد وآلياته ونطاقه وغيرها من التفاصيل المتعلقة به كما هي واردة في هذه الشروط والأحكام الخاصة بالفوركس أو على الموقع الإلكتروني للبنك أو بأي شكل يعتبره البنك مناسباً ويجعله متاحاً للعميل. كما يؤكد العميل على أنه قد فهم ووافق على أن التمديد قد يطبق بشكل مختلف وفقاً لأداة الفوركس المعنية.
7. **المخاطر المرتبطة بمعاملات الفوركس**
- 7.1. يقر العميل ويدرك أن تداول أدوات الفوركس ينطوي على قدر كبير من المضاربة، وينطوي على درجة بالغة من المخاطرة، وأنه لا يناسب بشكل عام إلا الأشخاص الذين يمكنهم تحبذ وتحمل مخاطر خسارة تتجاوز هامش الفوركس الخاص بهم.
- 7.2. يوصى العميل بالاطلاع على وثيقة بيان الإفصاح عن مخاطر الفوركس التي تحدد بعض المخاطر المرتبطة بمعاملات الفوركس والمرفقة بهذه الوثيقة.
8. **تأكيدات**
- 8.1. اعتباراً من تاريخ فتح الحساب أو تاريخ أي معاملة أو عملية أخرى تتعلق بالحساب (كعمليات السداد) أو أي تاريخ يتم فيه مراجعة أو تحديث أو تعديل الاتفاقية أو أي جزء منها، فإن العميل يؤكد للبنك ويوافق على ما يلي لمصلحة البنك:
- (أ) يؤكد العميل على أنه يفهم طبيعة كل معاملات الفوركس التي ينفذها وكل الظروف المحيطة بمعاملات الفوركس والهامش المطلوب لمثل هذه المعاملات وآليات التمديد ونظام التصفية التلقائية (كما هو معرّف أدناه) والجوانب المتصلة بالأسعار وعوامل المخاطرة ودرجاتها ومدى المخاطر التي يعرض العميل نفسه لها بإجرائه لمعاملات الفوركس، مع مراعاته لحركة الأسعار بالصعود أو الهبوط، وكذلك القيود المرتبطة بأسواق التداول خارج البورصة، وقواعد السوق التي تسري على معاملات الفوركس، والشروط والأحكام القانونية الأخرى ذات الصلة بمعاملات الفوركس.
- (ب) يقر العميل بأنه على علم بقواعد السوق المطبقة على معاملات الفوركس وأنه يوافق على التزامه بها.
- (ج) تقتصر استثمارات العميل على الأصول التي يستطيع خسارتها دون الحاجة إلى تغيير مستوى معيشته، ويمتنع العميل عن تداول أدوات الفوركس إذا لم يعد وضعه الشخصي يسمح بالقيام بمثل تلك الاستثمارات. ويدرك العميل أنه لا ينبغي له المخاطرة عن طريق الدخول بعمليات الفوركس إلا بالأصول الغير لازمة لتلبية نفقات منزله والتي تتناسب مع دخله. ويمكن للبنك اعتبار هامش الفوركس بأنه «رأس مال مخاطرة».
9. **إدارة ومراقبة المراكز المفتوحة**
- 9.1. يؤكد العميل على أنه يتحمل وحده مسؤولية إدارة ومراقبة مراكزه المفتوحة وأوامره المفتوحة.
- 9.2. للحد من مدى المخاطر أو لتنفيذ استراتيجيات استثمارية، قد يرغب العميل باستخدام أنواع مختلفة من الأوامر، مثل الأوامر الفورية ("Spot") أو أوامر الأفضل في السوق ("Market Best") أو أوامر محدودة ("Limit") أو أوامر الإيقاف ("Stop") أو أوامر إيقاف الخسارة المتحرك ("Trailing Stop") أو أوامر «أمر يلغي الآخر» ("OCO", "One Cancels the Other") أو أوامر «إذا تم تنفيذ ("If Done") " أو تلغى أوامر «إذا تم تنفيذ أمر تلغى الأوامر الأخرى» ("If Done One Cancels the Other"). كما أنه يتوفر تعريف كل نوع من هذه الأوامر على الموقع الإلكتروني للبنك أو على منصات الفوركس.
- 9.3. يقر العميل بأنه سيراجع حسابه باستمرار، وعلى وجه الخصوص سيراقب هامش الفوركس الخاص به باستمرار عندما يكون لديه مركز أو عدة مراكز مفتوحة أو أمر أو أوامر مفتوحة في حسابه. ويتعين على العميل الرجوع إلى المادة 3، من هذه الشروط والأحكام الخاصة للفوركس.
- 9.4. لا تعتبر الأوامر نافذة قبل أن يوافق عليها البنك.
- 9.5. في حالة كون الموقع الإلكتروني للبنك أو الحساب أو منصات الفوركس غير متاحة (بسبب مشاكل فنية على سبيل المثال)، فإنه يجب على العميل استخدام أي وسيلة أخرى متاحة لإرسال الأوامر (كالاتصال بمكتب التداول) وذلك لتخفيف أي أضرار
10. **البنك كطرف مقابل والفروق بين أسعار البيع والشراء وتضارب المصالح**
- 10.1. يقر العميل ويوافق على أنه لن يتم إجراء معاملات الفوركس عن طريق سوق تداول منظمة أو مرفق تداول متعدد الأطراف أو أي مؤسسة مشابهة ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك.
- 10.2. يقر العميل ويوافق على أن - ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك- فإن جميع معاملات الفوركس التي يقوم بها ويدخل فيها مع البنك، فإن البنك يكون طرفاً أصيلاً في تلك المعاملات -أي أن يكون البنك الطرف المقابل للعميل. ويدخل البنك في جميع معاملات الفوركس مع العميل كمشترٍ عندما يرغب العميل بالبيع وكبائع عندما يرغب العميل بالشراء، ولا يكون البنك بمثابة السمسار أو الوسيط أو الوكيل أو أي وصف آخر له حق أمانة أو نصح للعميل. وتعد كل معاملة فوركس عقد بيع بالمعنى الموضح في قانون الائتمانات السويسري. وبالنسبة لبعض أدوات الفوركس فإن البنك يكون أيضاً مقدم لمنتجات المشتقات المالية.

- 10.3. يقر العميل ويوافق على أن البنك ليس ملزماً بتقديم أسعار تتعلق بمعاملات الفوركس في أي وقت. وبناءً على ذلك فإن البنك يقوم بالدخول في معاملات الفوركس مع العميل بناءً على تقديره الخاص واختياره المطلق. وعند عدم تقديم البنك لسعر يتعلق بمعاملات الفوركس خلال فترة معينة فإن العميل لن يستطيع فتح مركز جديد أو تصفية مركز مفتوح عن طريق منصات الفوركس خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى أنه قد لا يتم تنفيذ أوامر العميل في تلك الفترة أو قد تكون تلك الأوامر عرضة لما يسمى بـ «الانزلاق السعري» بمجرد أن يقدم البنك سعراً.
- 10.4. يقر العميل ويوافق على أنه عند مرور السوق بظروف معينة، فإنه قد يصعب أو في بعض الأحيان يستحيل على البنك تنفيذ أوامر العميل بناءً على سعر محدد أو تصفية بعض المراكز المفتوحة أو تقييم سعر عادل أو مقبول أو تقييم التعرض للمخاطر.
- 10.5. بناءً على ورد من بنود في هذه الفقرة، يقر العميل ويوافق على أن يتم إجراء جميع أوامر العميل المعطاة للبنك على أساس «أفضل الجهود المبذولة» ("Best Efforts Basis") - ما لم ينص البنك على خلاف ذلك- أي أن يقوم البنك بتنفيذ أوامر العميل بناءً على السعر المتاح في فترة إجراء العميل للأمر إضافةً إلى فائدة معينة للبنك يتم احتسابها بناءً على فروقات الأسعار مع مراعاة حجم الشراء أو البيع بذلك السعر وكمية وحجم الأوامر التي سبقت أوامر العميل، ويكون ذلك وفق القواعد والتداول واللوائح ذات الصلة والتعديلات التي تطرأ عليها من وقت إلى آخر. ويؤدي تنفيذ الأوامر على أساس «أفضل الجهود المبذولة» ("Best Efforts Basis") إلى ما يسمى بـ «الانزلاق السعري». ويقر العميل أن البنك قد لا يستطيع تنفيذ أوامر معينة للعميل أو أنه لن يستطيع تنفيذها إلا بسعر أسوأ من السعر الذي يرغب فيه العميل نظراً لظروف السوق (كقصور السيولة أو ارتفاع معدل التذبذب) أو ظروف أخرى (كتعطل الأنظمة الإلكترونية أو أنظمة الاتصالات أو الظروف القاهرة). كما يوافق العميل على أن البنك لا يتحمل أي مسؤولية فيما يتعلق بمثل تلك الأوامر، ويشمل ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- الأوامر التي يتم إدخالها خارج أيام العمل، ويقوم البنك في مثل هذه الظروف بتنفيذ أوامر العميل على أساس «أفضل الجهود المبذولة» بمجرد إعادة فتح منصة الفوركس في يوم العمل التالي لليوم الذي أجري فيه العميل الأوامر، ويقر العميل بأن هذا التنفيذ قد لا يكون فورياً أو يكون بالسعر الذي يحدده مستوى الفتح بسبب ظروف السوق أو السيولة في السوق أو فروقات الأسعار أو أي ظروف أخرى.
- 10.6. يقر العميل ويوافق على أن البنك -بصفته طرفاً مقابلًا للعميل- ليس ملزماً بتوفير أفضل سعر للعميل فيما يتعلق بمعاملات الفوركس أو أنه قد يقدم أسعاراً متفاوتة وفق الحجم ودائع العميل أو حجم معاملات الفوركس الخاصة به أو أي سبب آخر يراه البنك مناسباً.
- 10.7. يقر العميل ويوافق على أن مصلحته تتعارض مع مصلحة البنك فيما يتعلق بمعاملات الفوركس، ويحمل العميل وحده مسؤولية قراره فيما يتعلق بملائمة الأسعار التي يقدمها البنك له بشأن تلك المعاملات. كما يقر العميل بعلمه بأنه لا يوجد مصدر مركزي لأسعار الصرف وأن المعدلات والأسعار التي يقدمها البنك له هي معدلات وأسعار يتم التفاوض على كل منها على حدة مما قد يؤدي إلى عدم كفايتها.
- 10.8. تعد مؤشرات فروق الأسعار المدرجة على موقع البنك الإلكتروني مؤشرات استرشادية فقط وليست ملزمة بأي حال من الأحوال على البنك وللبنك حرية تطبيق فروق الأسعار التي يراها مناسبة. كما يحتفظ البنك بحقه في تقديم فروق أسعار متفاوتة وفق الحجم ودائع العميل أو حجم معاملة الفوركس أو لأي سبب آخر يراه البنك مناسباً. وتتأثر فروق الأسعار بالسيولة أو التذبذب في السوق، كما قد تزداد فروق الأسعار في ظروف السوق الاستثنائية أو نتيجة للقرارات التي تتخذها البنوك المركزية أو قرارات السياسات النقدية أو الأحداث المشابهة.
- 10.9. يقر العميل ويوافق على أن السعر الذي يعرضه البنك عليه يختلف عن السعر الذي حصل عليه البنك في نفس الفترة، وأن البنك ليس ملزماً بأي حال من الأحوال بتبليغ العميل بهامش الربح الذي حصل عليه البنك نتيجة لمعاملات الفوركس مع العميل.
- 10.10. يقر العميل ويوافق على أن البنك قد يراهن على نفس حركة السوق التي يراهن عليها العميل، أو أنه قد يحمل توقعات لحركة معاكسة للحركة التي يراهن عليها العميل. وعند اختيار البنك عدم تغطية تعرضه بعمليات التداول الخاصة به فإنه يجب على العميل أن يعلم بأن البنك قد يكسب مزيداً من المال إذا تحرك السوق ضد مصلحة العميل، وبالتالي قد تتعارض مصلحة البنك مع مصلحة العميل.
- 10.11. يؤكد العميل على أنه يفهم ويقبل دور البنك في معاملات الفوركس الخاصة به مع البنك والمخاطر وتضارب المصالح المتعلقة بها.
11. نظام التصفية التلقائية
- 11.1. يقر العميل ويوافق على أن للبنك نظام معين للتصفية يتم من خلاله تصفية كل أو جزء من المراكز المفتوحة للعميل تلقائياً عند تحقق ظروف معينة (و يشار إليه فيما بعد بعبارة «نظام التصفية التلقائية»). تكون طريقة عمل هذا النظام ومجاله وغير ذلك من المعلومات المتعلقة بنظام التصفية التلقائية -ولا سيما نسبة التصفية ذات الصلة (و يشار إليها فيما بعد بعبارة «نسبة التصفية») - والغاء الأوامر المفتوحة متاحة على الموقع الإلكتروني للبنك أو بأي شكل آخر يعتبره البنك ملائماً، ويجوز للبنك تعديل هذا النظام حسب تقديره الخاص وفي أي وقت.
- 11.2. يؤكد العميل أنه قد قام بدراسة وفهم كل المعلومات المتعلقة بنظام التصفية التلقائية قبل فتحه للحساب مع البنك، وأنه يقبل نظام التصفية التلقائية والشروط المتعلقة بها، وعلى وجه الخصوص، يقر العميل بأنه قد فهم أن القيام بتفعيل نظام التصفية التلقائية عند الوصول إلى نسبة التصفية لا يعني أن خسائر العميل سوف تقتصر على مبلغ يتوافق مع نسبة التصفية؛ فنظراً إلى سرعة ومدى تقلب الأسعار فإن خسائر العميل قد تكون أعلى من ذلك بكثير وقد تكون أعلى من هامش الفوركس على وجه التحديد.
- 11.3. يقر العميل بأن البنك ليس ملزماً بإجراء ما يسمى بـ «طلب الهامش»، أي طلب إيداع أصول إضافية لتغطية الهامش المطلوب، ومع ذلك فقيام البنك بطلب الهامش يكون دائماً بحسن النية ولن يغير هذا الطلب في تطبيق نظام التصفية التلقائية بأي حال من الأحوال. كما يقبل العميل بأي معاملة فوركس يجري تنفيذها بموجب نظام التصفية التلقائية ويقر بأنه وحده المسؤول عن الأضرار الناتجة عن التصفية التلقائية لكل أو جزء من المراكز المفتوحة له.
- 11.4. يقر العميل ويوافق على أن نظام التصفية التلقائية قد أنشئ لمصلحة البنك فقط. وعلى الرغم من أن نظام التصفية التلقائية يهدف إلى تفادي خسارة العميل خسارة تتجاوز هامش الفوركس، وعلى الرغم من أن البنك سيحاول تنشيط نظام التصفية التلقائية بمجرد وصول العميل إلى نسبة التصفية في الغالبية العظمى من الحالات، إلا أن البنك غير ملزم بذلك ولا يمنح أي ضمان في هذا الصدد، وبالتالي قد يتكبد العميل رغم ذلك خسائر أعلى بكثير من هامش الفوركس.
- 11.5. يقر العميل بأن نظام التصفية التلقائية قد لا يعمل أو قد لا يتم عن النتيجة المرجوة، كما يقبل العميل بأن البنك غير مسؤول إذا لم يتم تنشيط نظام التصفية التلقائية بمجرد الوصول إلى نسبة التصفية أو إذا لم يتم تفعيله في الوقت المناسب، إلا في حالة الاحتيال أو الإهمال الجسيم من جانب البنك.
- 11.6. يلتزم العميل بالتأكد من أن خسائره لا تتجاوز مبلغ هامش الفوركس الخاص به، ويؤكد العميل على أنه وحده المسؤول عن أية أضرار ناتجة عن عدم تصفية مراكزه المفتوحة.
- 11.7. يقر العميل ويوافق على أنه عند وقوع ظروف استثنائية معينة -على سبيل المثال لا الحصر- كعدم رضا العميل عن متطلبات الهامش التي يفرضها البنك على الأطراف المقابلة له أو لعدم توافر منصات الفوركس أو لوقوع أي من أحداث القوة القاهرة فإنه يحق للبنك -وفقاً لتقديره الخاص- اتخاذ أي خطوات يراها ضرورية كالتوقف عن تقديم الأسعار المتعلقة ببعض أو كل أدوات الفوركس أو إغلاق أي من منصات الفوركس أو تفعيل نظام التصفية التلقائية على الرغم من عدم الوصول إلى نسبة التصفية بعد، ويقر العميل بأنه يدرك أن مراكزه المفتوحة ستتم تصفيتهما في مثل هذه الحالة بغض النظر عن رغبته.
12. المعاوضة
- 12.1. تتم تلقائياً معاوضة الالتزامات التي يتعين على كل من البنك والعميل سدادها عند نهاية أي يوم عمل في حال كان كل من البنك والعميل مدينين للأخر بأموال نتيجة لمعاملات الفوركس التي قد تم تنفيذها بينهما، وإذا كان المبلغ الإجمالي المستحق من أحد الطرفين أكبر من المبلغ الإجمالي المستحق من الطرف الآخر فإنه يتم استبدال التزامات الطرفين بالتزام الطرف المدين بالمبلغ الأكبر بالسداد للطرف الآخر الفرق بين المبلغين.

- 12.2 فيما يتعلق بجميع مطالبات البنك الناشئة عن العلاقات التجارية مع العميل وبغض النظر عن مواعيد استحقاقها أو العملات المقومة بها فإن للبنك معاوضة مستحقاته بجميع المراكز المفتوحة وجميع الأدوات المالية التي في عهده أو في أي مكان آخر لحساب العميل. كما يحق للبنك في أي وقت معاوضة حسابات العميل المفتوحة لديه بما في ذلك حسابات العميل لدى فروعه المختلفة أو البنوك المراسلة- بغض النظر عن تسميتها والعمل المقومة بها. ويسمح بهذه المعاوضات حتى لو كانت مطالبات البنك والعميل غير متطابقة أو إذا كانت المطالبة المراد معاوضتها هي عبارة عن إعادة عرض أو ورقة مالية ما مودعة لدى البنك أو أي من أمثاله أو إذا كانت محل اعتراضات أو استثناءات. ويقوم البنك بإخطار العميل بأي معاوضة أجريت وفقا لأحكام هذه الفقرة.
- 12.3 **يقر العميل بأنه لا يجوز له -تحت أي ظرف من الظروف- أن يتسلم أو يطلب من البنك تسليم أو دفع قيمة أدوات الفوركس (على سبيل المثال العملات)، وأنه يجوز له أن يطلب المبلغ الصافي فقط بعد معاوضة المراكز المفتوحة له.**
- 12.4 إذا كانت المبالغ المستحقة مقومة بعملة أخرى غير الفرنك السويسري فإنه يمكن للبنك تحويلها إلى الفرنك السويسري بسعر الصرف الذي يحدده البنك.
- 13 **شروط خاصة لخيارات الفوركس**
- 13.1 قد يتيح البنك إمكانية تداول الخيارات غير القابلة للتنفيذ على أزواج العملات والمعادن الثمينة («خيارات الفوركس») عبر منصة فوركس واحدة أو أكثر. المعاملات التي تتم على خيارات الفوركس ستعتبر معاملات فوركس وستخضع للشروط والأحكام الخاصة المرتبطة بالفوركس، ما لم يذكر غير ذلك.
- 13.2 الخيارات هي عقود تمنح حائزها («المشتري») الحق، دون أن يكون ملزما ، في شراء أو بيع الأصول لبائع الخيار («البائع») في موعد وتاريخ محدد مسبقا («الاستحقاق») وبسعر محدد مسبقا ، أو في حال خيارات الفوركس، بسعر بيع محدد مسبقا («سعر الممارسة»). ويتيح خيار «الشراء» الحق في شراء الأصول، بينما يمنح خيار «البيع» الحق في بيع تلك الأصول.
- 13.3 تتمثل أصول خيارات الفوركس في أزواج عملات أو معادن ثمينة. ويعرف خيار الفوركس بكونه إما «خيار شراء» أو «خيار بيع». كل خيار خاص بالعمل أو بالمعادن الثمينة (سواء كان خيار شراء أو خيار بيع) له مكون «شراء» و«بيع»، حيث أن ممارسة الحق الممنوح لمشتري الخيار يؤدي بهذا المشتري إلى شراء (أو بيع)، عملة في مقابل عملة أخرى على سبيل المثال، يتم بيعها (أو شرائها). العملة أو المعدن الثمين الذي يظهر أولا في تحديد هذا الزوج (مثلا لليورو/الدولار، اليورو) يشار إليه بـ «عملة الأساس»، والعملة أو المعدن الثمين الذي يظهر ثانيا في تحديد زوج العملة أو المعدن الثمين (مثلا لليورو/الدولار، الدولار) فيشار إليه بـ «العملة المقابلة».
- 13.4 بصرف النظر عما يخالف ذلك في هذه الشروط والأحكام الخاصة للفوركس، فإن تسوية خيارات الفوركس سيتم بتنفيذ مركز فوري مسدد نقدا على زوج العملة أو المعادن الثمينة، والمتضمن عملة الأساس والعملة المقابلة.
- 13.5 يتيح البنك إمكانية فتح المراكز «الطويلة» أو «القصيرة» على خيارات الفوركس. المركز الطويل يعني أن العميل هو المشتري لخيار الفوركس والبنك هو البائع. والمركز القصير يعني أن العميل هو بائع (أي «يكتتب») خيار الفوركس إلى البنك.
- 13.6 لبدء تداول خيار الفوركس، يقدم العميل طلبا إلى البنك يتضمن مواصفات خيارات الفوركس التي يرغب العميل في شرائها أو بيعها («خيار الفوركس المطلوب»)، باستخدام النموذج أو الأداة المخصصة لذلك التي يوفرها البنك. وتتضمن المواصفات، على وجه الخصوص، سواء كان العميل ينوي شراء أو بيع خيار الفوركس، رمز الأداة، سواء كان الخيار خيار بيع أو شراء، والاستحقاق وسعر الممارسة. بعد استلام الطلب، وإذا كان البنك على استعداد لإصدار أو حيازة خيار الفوركس المطلوب (حسب الاقتضاء)، فسيقدم عرض العميل نظير خيار الفوركس المطلوب («العرض»)، والذي قد يشمل دفع قسط («القسط»). ويتم الدخول في تداول خيار الفوركس المطلوب عند قبول العميل للعرض ضمن الإطار الزمني الذي يحدده البنك لقبول العرض ووفقا للشروط المنصوص عليها بالعرض. إلا أن البنك يحق له رفض طلب العميل، وفي هذه الحالة، فسوف يعلن للعميل، خلال مهلة معقولة، بأنه لن يصدر أو يحوز خيار الفوركس المطلوب.
- 13.7 لا تخضع المعاملات على خيارات الفوركس للتמיד.
- 13.8 يفهم العميل ويقر بأنه، ومن أجل تقديمه للخدمات المرتبطة بخيارات الفوركس، قد يقوم البنك بشراء أو بيع (حسب الاقتضاء) خيارات التبادل الأجنبية لأطراف ثالثة من مزودي السيولة («مزودي السيولة»). هذه الخيارات («خيارات الفوركس بالمحاكاة») لها نفس مواصفات خيارات الفوركس من الناحية المادية. وعند طلبه ذلك، يعلم البنك العميل بما إذا كان البنك قد قام بحيازة أو بيع خيارات الفوركس بالمحاكاة، فيما يخص خيار الفوركس المطلوب.
- 13.9 على غرار معاملات الفوركس الأخرى، يكون البنك هو الطرف المقابل الوحيد للعميل، فيما يخص تداول خيارات الفوركس. يُمكن للعميل فتح وتصفية مراكز خيارات الفوركس فقط في حدود استعداد البنك للدخول في معاملة مع العميل. كما أن تسعير خيارات الفوركس يحدده البنك بالاستعانة بالمنهجيات الخاصة به. متى قمت بقبول عرض ما، لا يضمن البنك تقديم أسعار خيار الفوركس المعني، كما أنه لا يضمن أن هذه الأسعار ستكون مقبولة بالنسبة لك، أو أنه سيتم احتسابها وفقا لمعادلة أو منهجية محددة. إذا ما رغبت العميل الدخول في معاملة خاصة بإحدى خيارات الفوركس، مثلا في حال رغبتك بيع (أو إعادة شراء) خيار الفوركس، يجب عليك تقديم طلب بذلك عبر منصة الفوركس التي استلمت من خلالها العرض، وقد يرفض البنك الدخول في المعاملة المعنية.
- 13.10 يقر العميل بأنه لا يوجد سوق لخيارات الفوركس وأن البنك هو مصدر السيولة الوحيد لخيارات الفوركس. يدخل البنك في معاملات مرتبطة بخيارات الفوركس وفقا لتقديره الخاص. كما أن البنك غير ملزم بحيازة (أو إعادة بيع) خيارات الفوركس التي باعها العميل إلى (أو حازها من) البنك. قد يرفض البنك، تحديدا ، الدخول في المعاملة مع العميل إذا ارتأى البنك ضرورة ذلك، أو إن لم يستطع الدخول في المعاملة الموافقة على خيار الفوركس بالمحاكاة مع أحد مزودي السيولة. وعليه، قد يتعذر على العميل حيازة خيارات الفوركس أو بيع (أو إعادة شراء) خيارات الفوركس التي قام بحيازتها من (أو بيعها إلى) البنك.
- 13.11 تكون خيارات الفوركس قابلة للممارسة فقط عند الاستحقاق، كما هو مبين بالعرض. سيقوم البنك، دون أن يكون ملزم بذلك وببذل جهود معقولة تجاريا ، بممارسة (بحسب الحالة وبالنيابة عن العميل) جميع خيارات الفوركس «ذات القيمة المتأصلة» عند الاستحقاق، وفي غضون 12 ساعة بعد تاريخ الاستحقاق. تجنبا للشك، سيقوم البنك بممارسة خيارات الفوركس التي يكون البنك هو المشتري بموجبها وخيارات الفوركس التي يكون العميل هو المشتري بموجبها. ويقر العميل بأنه في حال كون العميل هو المشتري لخيار فوركس «ذات القيمة المتأصلة» عند الاستحقاق، فإن البنك سيسعى ، دون أن يكون ملزم بذلك، إلى ممارسة خيار الفوركس المعني بالنيابة عن العميل، حتى وإن لم يُصدر العميل تعليمات بذلك. سيحق للبنك عدم ممارسة، أو اعتبار أن خيار الفوركس لم يُمارس بشكل صحيح، إذا لم يستطع البنك، وبعد بذل جهود معقولة تجاريا ، ممارسة خيارات الفوركس بالمحاكاة (إن وجدت) أو في حال عجز مزود السيولة عن السداد أو إبدائه مؤشرات بأنه سوف يعجز عن الوفاء بالتزاماته المتعلقة بخيارات الفوركس بالمحاكاة.
- 13.12 لغرض هذه الشروط والأحكام الخاصة للفوركس، فإن خيار الفوركس سيكون «ذات قيمة متأصلة»:
- إن كان خيار الفوركس خيار شراء، وإذا كان سعر الصرف بين عملة الأساس والعملة المقابلة عند الاستحقاق، وكما حدده البنك («سعر الصرف الفوري»)، أعلى من سعر الممارسة.
 - إن كان خيار الفوركس خيار بيع، وإذا كان سعر الصرف الفوري أقل من سعر الممارسة.
- يقر العميل بأن السعر الفوري قد يكون مختلفا عن الأسعار المعلنة من قبل البنك عبر موقعه الإلكتروني أو غيره على منصات الفوركس.
- 13.13 إذا مورس خيار الفوركس بحسب شروطه ووفقا لهذه الشروط والأحكام الخاصة، فإن البنك والعميل سيدخلان في مركز فوري مدفوع نقدا على زوج العملة أو المعادن الثمينة المتضمن عملة الأساس والعملة المقابلة («معاملة التسوية»). ويكون لمعاملة التسوية الخصائص والسمات التالية:
- إن كان العميل مطالبا بشراء عملة الأساس نظير العملة المقابلة في حال تمت تسوية خيار فوركس بالمثل، سيكون للعميل مركزا فوريا «طويلا» على معاملة التسوية، أي أن العميل سيكون مطالبا بشراء عملة الأساس نظير العملة المقابلة في حال ما تمت تسوية معاملة التسوية بالمثل.
 - إن كان العميل مطالبا ببيع عملة الأساس نظير العملة المقابلة في حال تمت تسوية خيار فوركس بالمثل، سيكون للعميل مركزا فوريا «قصيرا» على معاملة التسوية، أي أن العميل سيكون مطالبا ببيع عملة الأساس نظير العملة المقابلة.

17. المقابلة في حال ما تمت تسوية معاملة التسوية بالمثل.
- يتم الدخول في معاملة التسوية عند سعر الممارسة.
- 13.14. سوف تخضع معاملة التسوية إلى الشروط والأحكام المنطبقة على معاملات الفوركس. وبصرف النظر عما يخالف ذلك، تخضع معاملة التسوية للتמיד ولهامش الفوركس. يتم الدخول في معاملة التسوية وتكون خاضعة للتמיד فقط (بوسائل منها) إذا حافظ العميل على الهامش المطلوب لمعاملة التسوية. وفي حال عدم محافظة العميل على الهامش المطلوب عند الاستحقاق، سوف يحق للبنك عدم الدخول في معاملة التسوية. وفي هذه الحالة، سيكون خيار الفوركس قد انقضى وانتهى وسيخسر العميل أية أرباح مُحَقَّقة من خيار الفوركس.
- 13.15. إذا كان العميل هو المشتري لخيار الفوركس، قد يسمح البنك للعميل بالتداول على أساس هامش، أي استخدام الزاوية المالية، حيث يسمح للعميل بالدخول في تداول على خيار الفوركس المعني عن طريق دفع جزء من القسط إلى البنك. إذا كان العميل بائعاً لخيارات الفوركس، (1) يحق للبنك تسعير خيارات الفوركس بحيث لا يدفع قسطاً، أو يقوم بدفع هذا القسط في شكل مبلغ محجوب على حساب العميل، و(2) قد يشترط البنك إيداع العميل للهامش في حساب، وقد يقوم أيضاً بإجراء مقاصة بين مبلغ الهامش والقسط. هذا و يحدد البنك اشتراطات الهامش وفقاً لتقديره الخاص وبمقتضى أحكام المادة 4 أعلاه.
14. **الإنهاء المبكر لمعاملات الفوركس**
- 14.1. إضافة إلى المادة 11 من هذه الأحكام والشروط الخاصة بالفوركس، فإن المادة المعنية بحالة العجز عن السداد في الشروط والأحكام العامة تسري أيضاً على معاملات الفوركس.
15. **المسؤولية القانونية**
- 15.1. إذا دخل العميل في معاملة فوركس بسعر قدمه البنك واتضح أن هذا السعر غير صحيح بسبب خطأ ما فإن للبنك الحق في إجراء التصحيحات اللازمة في حساب العميل أو إلغاء معاملة الفوركس المعنية، وتزيد احتمالية تقديم سعر غير صحيح عندما يعتمد البنك على معلومات يثبت فيما بعد أنها غير صحيحة أو خاطئة (بما في ذلك تلك الواردة من الأطراف المقابلة للبنك أو أي أطراف ثالثة أخرى) إما بسبب (أ) ظروف السوق الخاصة بما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- نقص السيولة أو ارتفاع معدل التذبذب، أو (ب) أسباب فنية، أو (ج) خطأ إملاني أو أي خطأ مشابه. كما يقبل العميل بأي تصحيح للأسعار متى ما قام به البنك بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب، أخذاً بعين الاعتبار الأسعار الصحيحة عند حصول الخطأ. ولا يعد البنك مسؤولاً عن أية أضرار تلحق بالعميل فيما يتعلق بتدخل البنك وفقاً لهذه المادة إلا في حالة الاحتيال أو الإهمال الجسيم من جانب البنك.
- 15.2. يقر العميل ويوافق على عدم مسؤولية أي مورد خارجي للبرمجيات أو التكنولوجيا يقوم البنك باستخدام منتجاته أو خدماته فيما يتعلق بمنصات الفوركس (و يشار إليه فيما بعد بعبارة «المورد الخارجي») عن أي ضرر لحق بالعميل نتيجة لدخوله لتلك البرمجيات أو التكنولوجيا أو استخدامها أو الفشل في الوصول إليها أو استخدامها. وفي هذا الصدد ي تعتبر المورد الخارجي «مستفيداً خارجياً مقصوداً».
- 15.3. لا يتحمل البنك مسؤولية أفعال أو إهمال أي مورد خارجي إذا كان البنك قد اختار ذلك المورد مع مراعاة العناية الواجبة، ولا يكون البنك مسؤولاً عن تنفيذ وتشغيل أي حلول خارجية تتعلق بمشورات التداول أو اللوغاريتمات أو الأنظمة التي يستخدمها العميل.
- 15.4. تسري الأحكام المتعلقة بالمسؤولية القانونية الواردة في الشروط والأحكام العامة وفي هذه الشروط والأحكام الخاصة بالفوركس على العميل.
16. **تعويضات البنك وأتعابه**
- 16.1. بالإضافة إلى الفرق بين سعر البيع والشراء فإنه يحق للبنك أن يخصم من أي حساب للعميل الرسوم والعمولات والتكاليف المنصوص عليها في جدول الرسوم المنشور على موقع البنك الإلكتروني أو المتفق عليها كتابياً.